

## تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي

### أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ٢٠٤٧ (٢٠١٢)، التي طلب فيها المجلس إليّ أن أواصل إبلاغه بما يحرز من تقدم في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وأن أوجه انتباهه إلى أي انتهاكات خطيرة ترتكب لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ المبرم بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي (S/2011/384، المرفق). ويقدم هذا التقرير أيضاً معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ المهام الإضافية التي كُلفت بها القوة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٢٤ (٢٠١١) في ما يتصل بالآلية المشتركة للتحقق من الحدود ورصدها. إضافة إلى ذلك، يقدم التقرير معلومات مستكملة عن الحالة في أبيي وعن نشر القوة وعملياتها منذ تقريرني السابق عن هذه المسألة، المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ (S/2012/583).

### ثانياً - الحالة الأمنية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، ظلت الحالة الأمنية في منطقة أبيي مستقرة بوجه عام. ولا تزال شرطة النفط السودانية موجودة في المجموع النفطي في دفره في منطقة أبيي الشمالية، ويبلغ قوامها بحدود سرّية مؤلفة من ١٢٠ إلى ١٥٠ شرطياً. ولم تقم شرطة النفط بأي عمليات خارج المجموع النفطي. ومع ذلك، فإن وجودها هناك يشكل انتهاكاً لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وقراري مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١) و ٢٠٤٦ (٢٠١٢).

٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتهى موسم الهجرة السنوي لقبائل المسيرية الرّحل الذي بدأ في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ عبر منطقة أبيي. وأكدت القوة الأمنية أن موسم الهجرة المعاكسة لقبائل البدو الرّحل إلى الشمال من مصادر المياه والمراعي



في منطقة أبيي وولاية الوحدة في جنوب السودان، الذي بدأ في أيار/مايو قد انتهى دون وقوع أي حوادث أمنية كبيرة خلاله، وذلك لغاية منتصف آب/أغسطس.

٤ - ومن ناحية أخرى حافظ تجار المسيرية على مكائهم في سوق بلدة أبيي. ونتيجة لحدوث زيادة في معدل عودة النازحين المنتمين إلى قبيلة نقوك دينكا إلى منطقة أبيي في أعقاب انسحاب القوات المسلحة السودانية في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٢، ازداد النشاط التجاري بين الجماعتين، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من أنه لم يُبلغ عن وقوع حوادث أمنية كبيرة، تظل مسألة النظام والقانون مصدر قلق متزايد نظراً لعدم وجود شرطة في بلدة أبيي. ويُشار في هذا السياق إلى قضية واحدة محددة هي مكان وجود السوق، الذي يمكن أن يشكل تهديداً أمنياً محتملاً بسبب ازدحامه وبالتالي يمكن أن يكون من الصعب التحكم فيه في حال وقوع حوادث أمنية بين الجماعتين. ولهذا السبب، طلبت القوة الأمنية من لجنة الرقابة المشتركة في أبيي أن تنظر في إمكانية نقل السوق إلى مكان آخر. ولغاية ١٦ أيلول/سبتمبر، انتقل غالبية التجار تقريباً إلى السوق القديم الذي ساعدت القوة الأمنية في ترميمه.

٥ - وكما ذكرتُ في تقريرِي السابق، علّقت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام عملياتها في منطقة أبيي مع بداية موسم الأمطار. ويذكر في هذا السياق أن الفصيلة الإثيوبية لإزالة الألغام ظلت تعمل بكامل طاقتها على معالجة أخطار الألغام والذخائر غير المنفجرة. وفي ٨ آب/أغسطس ٢٠١٢، قامت الفصيلة بعملية تفجير متحكم به لذخائر غير منفجرة وذخائر أخرى اكتُشفت بالقرب من مستشفى محلي في بلدة أبيي، في آب/أغسطس.

### ثالثاً - التطورات السياسية

٦ - أحرز تقدم ضئيل جداً في مواصلة تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبعد اعتماد اختصاصات اللجنة المشتركة للمراقبين العسكريين خلال الدورة الخامسة للجنة الرقابة المشتركة لأبيي في تموز/يوليه ٢٠١٢، بدأ إيفاد أعضاء اللجنة السودانيين والسودانيين الجنوبيين إلى منطقة أبيي، في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢. ولغاية ١٣ أيلول/سبتمبر حصل ٣٩ عضواً من أعضاء لجنة الرقابة المشتركة وأعضاء الأفرقة المشتركة للمراقبين العسكريين على تدريب تمهيدي للنشر في منطقة أبيي. وبموجب اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، تكون اللجنة المشتركة مسؤولة عن جملة مهام من بينها مراقبة ورصد الحالة الأمنية في منطقة أبيي، والتحقق من مزاعم التهديدات الموجهة ضد المدنيين والتحقيق فيها، وتقديم تقارير عنها إلى اللجنة.

٧ - وعُقدت الدورة السادسة للجنة لأبيي في الفترة من ٩ إلى ١١ آب/ أغسطس في بلدة أبيي. وعلى الرغم من أن عقد اللجنة اجتماعات منتظمة منذ الدورة الرابعة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ هو تطور مشجع، فقد أخفقت الدورة الأخيرة في إحراز أي تقدم في تنفيذ القرارات التي أُتخذت في الدورة الخامسة في تموز/يوليه ٢٠١٢. وعلى وجه الخصوص، لم يتمكن الطرفان من الاتفاق على مضمون رسالة مشتركة إلى رئيس جمهورية كل منهما لإبلاغهما بما تم التوصل إليه ولطلب توجيهاتهما بشأن طريقة حل الخلافات المتعلقة بإنشاء مؤسسات إدارة منطقة أبيي. وبالمثل لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق على مشروع اختصاصات فرقة العمل الحكومية الدولية المعنية بتقديم المساعدات الإنسانية إلى أبيي وذلك بسبب الخلافات حول تمثيل كل منهما في فرقة العمل ونزاع حول إحالات مرجعية إلى القانون السوداني بوصفه إطاراً لأنشطتها. وأخيراً، أخفقت اللجنة في اعتماد مشروع مفهوم للعمليات من أجل دائرة شرطة أبيي، وذلك بسبب عدم حضور خبير الشرطة السوداني للاجتماع.

٨ - وفي الوقت نفسه، وعلى هامش الدورة السادسة للجنة وافق الشيوخ الأكثر نفوذاً لقبائل نقوك دينكا وقبائل المسيرية على بدء مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، تحت إشراف اللجنة تمهيداً لإجراء حوار شامل وواسع النطاق يشمل جميع مكونات قبليتي نقوك دينكا والمسيرية. وقد صدر عن هذا اللقاء بلاغ مشترك جرى التأكيد فيه على الأهمية الحاسمة للحوار بين الجماعتين، والموافقة على المشاورات الأولية إضافة إلى الاعتراف بوجاهة المظالم التي أعربت عنها طائفة نقوك دينكا، والدعوة إلى حوار مستمر بين الجماعتين. غير أن زعماء الجماعتين لم يحددوا جدولاً زمنياً دقيقاً لمتابعة هذا الحوار.

٩ - وفي ١٦ آب/أغسطس، تلقت لجنة الرقابة المشتركة نسخة من قرار حكومة السودان بإرسال عشرة أعضاء من اللجنة التنفيذية لمنطقة أبيي إلى منطقة أبيي قبل نهاية آب/أغسطس، وطلباً موجهاً من رئيس اللجنة التنفيذية لتوفير الأمن وأماكن الإقامة لهؤلاء الأعضاء. وقد أنشأت حكومة السودان اللجنة التنفيذية لمنطقة أبيي بعد استيلاء القوات المسلحة السودانية على منطقة أبيي في أيار/مايو ٢٠١١. وجاء قرار حكومة السودان هذا في أعقاب قرار مماثل اتخذته حكومة جنوب السودان بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢ يقضي بنقل أمانة الإدارة السابقة لمنطقة أبيي من آغوك إلى بلدة أبيي، كما هو موضح في تقريره السابق. ونظراً لعدم إحراز تقدم في مواصلة تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ أدى هذان القراران المتخذ كل منهما من جانب واحد ويشكل كلاهما انتهاكاً لذلك الاتفاق، إلى زيادة التوتر بين الحكومتين. وفي أعقاب قرار حكومة جنوب السودان، تبادل الجانبان كلاًهما الاتهامات العلنية بانتهاك الجانب الآخر للاتفاق. ولغاية الآن، لم ينفذ أي من القرارين. ولكن نتيجة للخلاف الذي نشب حول هذين القرارين المتخذ كل منهما

من جانب واحد، تم تأجيل الدورة السابعة للجنة الرقابة المشتركة في أبيي التي كان من المقرر أن تنعقد في ١٠ أيلول/سبتمبر في أديس أبابا، حتى إشعار آخر.

١٠ - وأخيراً، لم يُحرز أي تقدم في حل مسألة الوضع النهائي لمنطقة أبيي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي أثناء المفاوضات الجارية، أكد فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ للطرفين أنه سيقدم اقتراحاً بشأن هذه المسألة إلى الرئيس عمر البشير والرئيس سلفا كير للنظر فيه خلال مؤتمر قمتهما المقبل.

## رابعاً - الحالة الإنسانية

١١ - ظلت وتيرة عودة النازحين إلى المناطق الواقعة شمال نهر كير/بحر العرب مطردة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر لاحظت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي أن ما يقرب من ١٢ ٠٠٠ شخص من النازحين قد عادوا إلى المناطق الواقعة شمال نهر كير/بحر العرب بمن فيهم ٣ ٥٠٠ نازح عادوا إلى بلدة أبيي من أصل ما يقارب عددهم ١١٠ ٠٠٠ شخص فرّوا من منازلهم في أيار/مايو ٢٠١١.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أجرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دراسة وصفية لحركة السكان وتقييماً للاحتياجات من الحماية لتحديد الاتجاهات في تحركات السكان ولتقييم الحالة الإجمالية فيما يتعلق بحماية المدنيين في منطقة أبيي. وأعربت الغالبية العظمى من النازحين المشمولين بالدراسة عن نيتهم في العودة إلى مواطنهم الأصلية في منطقة أبيي. وبعد زيارة تلك المواقع، يبدأ العائدون ببناء المأوي وإعداد أنفسهم لعودة أسرهم بعد موسم الأمطار. وعلاوة على ذلك، ذكر أغلبية النازحين المشمولين بالدراسة الذين عادوا أنهم يشعرون بالأمان في أماكن عودتهم الحالية. وقليل منهم فقط اعتبر أن وجود التجار المسيرية في سوق بلدة أبيي يشكل شأغلاً أمنياً لهم.

١٣ - واستمر توزيع المواد الغذائية في شهر آب/أغسطس الذي جرى خلاله الاتصال بـ ٧٥ ٠٠٠ شخص لهذا الغرض. كما وزع الشركاء في الأمن الغذائي وكسب الرزق بذوراً وأدوات زراعية على النازحين. وواصلت اليونيسيف توفير المياه الصالحة للشرب للنازحين والعائدين بينما قامت القوة الأمنية بتسليم صهاريج من المياه لمناطق العودة التي لم يجر فيها بعد إصلاح مضخات المياه اليدوية وأحواض المياه. وساعدت القوة الأمنية أيضاً على إصلاح بئر للمياه بالقرب من مستشفى بلدة أبيي، وقدمت الدعم للعائدين في بلدة أبيي في ما يتعلق بأنشطتهم الزراعية ووفرت التدريب في أثناء العمل للممرضين إضافة إلى تزويد مستشفى أبيي بالمياه والكهرباء والأثاث.

## خامسا - حماية المدنيين

١٤ - بصرف النظر عن حوادث الغارات على الماشية التي قامت القوة الأمنية بحلّها بسلاسة وبالتعاون الوثيق مع القادة المحليين، لم يبلغ عن وقوع نزاعات بين الجماعات في منطقة أبيي خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. وريثما يتم إنشاء مؤسسات مشتركة لمنطقة أبيي وتشغيلها بشكل فعال، واصلت البعثة تنفيذ استراتيجيتها متعددة الأوجه لحماية المدنيين. وركزت جهود البعثة في هذا الصدد على تقييمات الرصد والإنذار المبكر، وتسيير دوريات نهارية وليلية، وتعزيز الحوار بين قبيلتي المسيرية ونقوك دينكا من خلال شيوخ قبيلتيهما وعن طريق تفاعل البعثة مع المسؤولين في كل من حكومة السودان وحكومة جنوب السودان.

١٥ - وظلت التهديدات الأمنية المباشرة للسكان المدنيين طفيفة نظرا لأن موسم الأمطار يقيد بشدة حركة الجماعتين والمجموعات المسلحة التابعة لهما. غير أن احتمالات المواجهة بينهما سوف تتصاعد إلى حد كبير في الأشهر القليلة المقبلة في ضوء الزيادة المتوقعة في معدل عودة النازحين المنتمين لقبيلة نقوك دينكا وبداية موسم هجرة قبيلة المسيرية مباشرة بعد انتهاء موسم الأمطار. وتظل حدة التوترات بين الجماعتين والرغبة في الانتقام والقصاص مرتفعة في ضوء الدمار الذي لحق بمنطقة أبيي في أيار/مايو ٢٠١١. وقد بدأت القوة الأمنية بوضع استراتيجية لمنع نشوب النزاعات وتخفيفها من شأنها أن تزيد من استخدام البعثة لجميع مواردها العسكرية والمدنية إلى الحد الأقصى من أجل أن تقلل إلى الحد الأدنى احتمال نشوب مواجهة بين الجماعتين.

١٦ - ولم تحدث خلال الفترة المشمولة بالاستعراض أي تطورات جديدة فيما يتعلق بتفعيل آلية رصد حقوق الإنسان في منطقة أبيي، على نحو ما دعت إليه الفقرة ١٠ من القرار ١٩٩٠ (٢٠١١).

## سادسا - نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

١٧ - في ١ أيلول/سبتمبر، كان العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي يتألف من ٣ ٩٦٧ فرداً من القوام المأذون به البالغ ٤ ٢٠٠ فرد (انظر المرفق الأول من التقرير الحالي). أما العناصر المتبقية البالغ عددهم ٢٣٣ فرداً، فقد تقرر نشرهم ضمن وحدة النقل الجوي التابعة للقوة الأمنية، وبصفة مراقبين عسكريين وضباط لحماية القوة لأغراض الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

١٨ - وقد استمر نشر العنصر العسكري للقوة الأمنية في ثلاثة قطاعات (انظر المرفق الثاني من التقرير الحالي). غير أنه جرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير إعادة نشر معظم قوات القوة الأمنية على امتداد الطرق الرئيسية نظرا للتدهور الشديد لحالة طرق الإمداد الناجم عن غزارة الأمطار. وتم نقل قواعد التشغيل المؤقتة التي كانت متمركزة في أم حريط وثوربادر، وماريال آشاك، وتاجالي ودانغوب، وكوروغنال، وعلال، ونونغ، وأنتوني إلى فاروق، ودفره، وغولي، وبلدة أبيي، وبانتوم، ومانيانغ.

١٩ - ومن أجل ضمان العودة السلمية والمنظمة للنازحين المنتمين لقبيلة نقوك دينكا واختتام الحركة العكسية باتجاه الشمال لقبيلة المسيرية، واصلت القوة الأمنية تسيير دوريات نهارية وليلية على نطاق واسع. ولم تتعرض شرطة النفط السودانية لتحركات القوة الأمنية أو عملياتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٠ - وكما ذكر أعلاه، لم يحرز أي تقدم بشأن إنشاء دائرة شرطة أبيي. وفي غضون ذلك، واصلت القوة الأمنية الاستعدادات لنشر فريق شرطة متقدم يتكون من كبير مستشاري الشرطة و ١١ من مستشاري الشرطة. وجميعهم ينتظرون الآن الحصول على تأشيرات من حكومة السودان. والغرض من الفريق المتقدم هو تقديم المساعدة للقوة الأمنية في مواصلة تطوير اختصاصات دائرة شرطة أبيي مع الطرفين وتقديم المشورة لرئيس القوة الأمنية في مسائل القانون والنظام والتحضير لنشر مستشاري شرطة إضافيين تابعين للأمم المتحدة، على نحو ما هو منصوص عليه في ولاية القوة الأمنية.

## سابعاً - حالة الآلية المشتركة للتحقق من الحدود ورصدها

٢١ - لم تقم حكومتا السودان وجنوب السودان بعد بتفعيل الآلية المشتركة للتحقق من الحدود ورصدها، التي وافقتا على إنشائها في الاتفاق المتعلق بأمن الحدود والآلية السياسية والأمنية المشتركة، المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ والاتفاق المتعلق ببعثة دعم مراقبة الحدود المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١. ولم تتمكن من التوصل إلى اتفاق على المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، خلال المفاوضات الجارية في أديس أبابا. وما زالت حكومة السودان تعترض على موقع الخط الفاصل في المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح في وادي نهر كبير/بحر العرب، المرسوم في الخريطة التي اقترحتها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ والتي أيدتها مجلس الأمن في قراره ٢٠٤٦ (٢٠١٢).

٢٢ - في غضون ذلك، واصلت القوة الأمنية الاستعدادات لتشغيل هذه الآلية. ففي المقر المؤقت للآلية، احتفظ السودان بـ ٣٢ مراقبا واحتفظ جنوب السودان بـ ٣٠ مراقبا والقوة الأمنية المؤقتة بـ ٣٤ مراقبا للعمل فيه. وفي الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٢٩ آب/أغسطس حضر المراقبون دورة تدريبية مشتركة حول جميع جوانب عمل الآلية وولايتها. ونُظِم الأسبوع الأخير من فترة التدريب تلك، أي من ٢٢ إلى ٣٠ آب/أغسطس، بدعم من حكومة النرويج، وتم التركيز فيه على مفهوم التشغيل المشترك للآلية، ومعايير الرصد، ومتطلبات العمل الجماعي وتزويد المراقبين بفهم سليم للاتفاقات ذات الصلة التي سينفذونها.

٢٣ - وفي ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٢، قدم رئيس القوة الأمنية إلى حكومتَي السودان وجنوب السودان مشروع خطة مرحلية لنشر آلية الحدود، لمعالجة القيود التشغيلية المتعلقة بعدم وجود بنية تحتية في بعض مقار القطاعات ومواقع الأفرقة المتفق عليها، والوقت اللازم لإنشاء هذه البنى التحتية بعد انتهاء موسم الأمطار. وسيتم الانتهاء من تنفيذ الخطة المرحلية على مرحلتين وذلك بعد أن يتم رسمياً تفعيل آلية الحدود. وخلال المرحلة الأولى، سيتم إنشاء قدرة تشغيلية أولية. وستُجرى جميع العمليات من مقرّي قطاعين، هما: اسوسا في إثيوبيا وكادوقلي في جنوب كردفان، السودان. وسيتألف كل من القطاعين من فريقين من المراقبين. وستتولى مقر اسوسا المسؤولية عن العمليات التي تجري في شرق منطقة أبيي في حين يغطي مقر كادوقلي العمليات التي تجري في غرب منطقة أبيي. وستبلغ الطاقة التشغيلية ذروتها بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ مع النشر الكامل لآلية الحدود إلى مقرها ومقار القطاعات الأربعة ومواقع الأفرقة العشرة.

٢٤ - وستزوّد كل مرحلة من مرحلتَي النشر بأصول جوية وحماية للقوات. وفي الرسالة ذاتها، طلبت القوة الأمنية أيضا من الطرفين كليهما أن يُنشر ٣٦ مراقبا وطنيا إضافيا للمقر المؤقت في أسوسا، بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، لأغراض التدريب التوجيهي. ولغاية ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، لم تتلق القوة الأمنية من كلتا الحكومتين أي رد على الاقتراح.

٢٥ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، عمل موظفو دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مع القوة الأمنية على إدماج عملهم في تخطيط عمليات الآلية المشتركة للتحقق من الحدود ورصدها، في المستقبل. وبمجرد تفعيل آلية الحدود، سيقوم موظفو الدائرة بمساعدة أفرقة الرصد على أداء مهامهم بأمان على امتداد المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح.

## ثامنا - دعم البعثة

٢٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة الأمنية جهودها الرامية إلى تحسين نوعية الحياة لعنصرها العسكري. فقد تحسنت الإمدادات الغذائية المقدمة للقوات، كما ونوعاً، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. وبسبب تردي أحوال وصلة الطريق الممتدة من مستودعات المقاول في مدينة واو في جنوب السودان إلى نقطة التسليم المركزية في منطقة أبيي، نُقلت الأغذية الطازجة وحصص الإعاشة جواً بواسطة طائرة مروحية من طراز MI-26. وتم التسليم من نقطة التسليم المركزية في منطقة أبيي إلى مواقع سرايا العنصر العسكري عن طريق البر. وقدمت البعثة الدعم أيضاً لبرنامج الأغذية العالمي بأن وضعت في متناوله خيمة مطاطية نُصبت في مخيم بلدة أبيي تزيد طاقتها الاستيعابية عن ٣٠٠ طن متري لاستخدامها كمخزن للإمدادات الغذائية الطارئة.

٢٧ - وما زال حوالي ٥٠ في المائة من أفراد القوات العاملين في القوة الأمنية يقيمون في خيام. وقد أوشكت على الانتهاء عملية نقل ٢٠٤ وحدة إيواء صلبة بجدران جاهزة الصنع من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى منطقة أبيي. واستُعيض عن الخيام العسكرية الإثيوبية التي تضررت خلال الأمطار الغزيرة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ بخيام مملوكة للأمم المتحدة وفرقتها العملية المختلطة ومركز الدعم العالمي في برينديزي، إيطاليا. وأنجزت القوة الأمنية أيضاً نقل ثمان قطع من المعدات الهندسية الثقيلة من العملية المختلطة. وسوف تمكّن وحدات الإيواء الصلبة الجدران، والخيام، والمعدات الثقيلة البعثة من بدء أعمال البناء فوراً بعد انتهاء موسم الأمطار. وما زالت القوات العاملة في القوة الأمنية تسكن في أماكن مرتفعة على امتداد طريق الإمدادات الرئيسي (الممتد بين الشمال والجنوب) عبر منطقة أبيي، خلال موسم الأمطار.

٢٨ - وفي الفترة من ١٦ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس، أنجزت القوة الأمنية بنجاح أول عملية تناوب للقوات شملت ٥٣٨ فرداً من القوات الإثيوبية. وأجريت عملية التناوب باستخدام طائرة من طراز L-100 مقدمة من إثيوبيا بموجب طلب توريد وباستخدام المطار في كادوقلي، جنوب ولاية كردفان في السودان بمثابة نقطة دخول ومغادرة. وبسبب تدهور حالة الطرق وبغية منع حدوث انخفاض في القدرة التشغيلية خلال عملية الاستلام والتسليم بين الوحدات التشغيلية، فقد تعيّن تنفيذ عملية التناوب بـ ٩٣ رحلة طيران مكوكية بطائرة من طراز MI-8 لنقل القوات المشمولة بالتناوب من أبيي إلى كادوقلي وبالعكس.

٢٩ - واصلت البعثة تعزيز القدرة التشغيلية للمقر المؤقت للآلية المشتركة للتحقق من الحدود ورصدها، في أسوسا، إثيوبيا. وقد انتدبت القوة الأمنية ١١ موظفا مدنيا دوليا من موظفي دعم البعثات للعمل في المقر في أسوسا. وواصلت البعثة توفير أماكن الإقامة والنقل والمعيشة والخدمات الطبية والاتصالات ودعم تكنولوجيا المعلومات للمراقبين السودانيين والسودانيين الجنوبيين العاملين في أسوسا. وواصلت البعثة إجراء مزيد من المفاوضات مع حكومة إثيوبيا بشأن إجراءات التشغيل اللازمة التي ستدخل حيز النفاذ بمجرد تفعيل آلية الحدود. وتشمل هذه الإجراءات إمكانية الوصول إلى المقر المؤقت في أسوسا واستخدام المطار.

٣٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سعت القوة الأمنية إلى الحصول من حكومة السودان على تأشيرات دخول وإقامة لموظفيها. ومع ذلك، لم يُبتَّ لغاية الآن بـ ٣١ طلبا للحصول على تأشيرات إقامة لموظفي دعم البعثة و ٤ طلبات أخرى للحصول على تأشيرات لموظفين فنيين.

## تاسعا - الآثار المالية

٣١ - اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٦٦/٢٤١ بقاء المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، مبلغا قدره ٢٥٧,٩ مليون دولار للإنفاق على القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة لأبيي إلى ما بعد ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، فسوف تقتصر تكلفة الإبقاء على القوة على المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية العامة للفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣. ولغاية ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بلغت الاشتراكات المقرر غير المسددة للحساب الخاص للقوة الأمنية مبلغا قدره ٩٣,٣ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ مبلغا قدره ٥١٧,٥ مليون دولار. وقد سُددت للحكومات المساهمة بقوات ومعدات مملوكة للوحدات تكاليف القوات للفترة الممتدة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢ وتكاليف المعدات للفترة الممتدة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢. وفقا لجدول السداد الفصلي (كل ثلاثة أشهر).

## عاشرا - الملاحظات والتوصيات

٣٢ - في حين ظلت الحالة الأمنية في منطقة أبيي هادئة. غير أن الخلاف المستحکم بين الطرفين بشأن إنشاء مؤسسات الإدارة المشتركة ودائرة شرطة أبيي، على النحو المنصوص عليه في اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، إذا سُمح باستمراره، سوف يُقوّض بشدة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق بل سوف يحسره.

٣٣ - ويعتبر الشروع في محادثات أولية مباشرة بين زعماء قبيلتي نقوك دينكا والمسيرية تطوراً مشجعاً، لكن الوضع لا يزال هشاً للغاية. وإذا ما أُريد لهذه العملية أن تحقق الغاية المرجوة منها المتمثلة في إجراء حوار شامل وواسع النطاق يفضي إلى المصالحة والتعايش السلمي، فإنه من الضروري للغاية أن تكفل لجنة الرقابة المشتركة لأبيي، باعتبارها المظلة السياسية المسؤولة عن الإشراف على تنظيم الحوار، بأن يجري هذا الحوار في إطار خطة عمل واضحة ومحددة زمنياً، تشمل التوصل إلى نتائج ملموسة وحيث كلتا الجماعتين ثمار السلام الحقيقي. وستواصل القوة الأمنية تقديم الدعم للجنة، في هذا المضمار.

٣٤ - وما زال يساورني قلق شديد إزاء تأجيل الدورة السابعة للجنة الرقابة المشتركة لأبيي، التي كان من المقرر انعقادها في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وكذلك فشل الطرفين في التوصل إلى اتفاق بشأن أية مسألة من المسائل المعلقة المتصلة بتنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وأخص بالذكر، الاختلافات المستمرة حول إنشاء مؤسسات إدارة منطقة أبيي، وتشكيل دائرة شرطة أبيي، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع الجماعات المتضررة في منطقة أبيي، وهي خلافات من شأنها أن تقوض وتحسر التقدم المحرز صوب استعادة السلم والأمن في منطقة أبيي. وأحث حكومي السودان وجنوب السودان على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب من المرجح أن تقوض تنفيذ الاتفاق وتعمد الجهود الرامية لتحديد الوضع النهائي لمنطقة أبيي. وينبغي للرئيسين المشاركين للجنة السعي إلى الإبقاء على اتصال وثيق بينهما بشأن جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك المتصلة بمنطقة أبيي.

٣٥ - ومن أجل أن تفضي عودة النازحين المتوقعة الواسعة النطاق إلى منطقة أبيي، إلى إعادة توطين مستدامة، يجب على الطرفين أن يضمنوا أن تكون اللجنة قادرة على الاضطلاع بجميع المهام المنوطة بها على نحو كامل وفعال، وأن يتم أخيراً حل التراع حول إدارة منطقة أبيي. ويجب عليهما اتخاذ خطوات عاجلة لإزالة جميع العقبات القائمة التي تعترض سبيل إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع الجماعات المتضررة، وخاصة الاتفاق على اختصاصات فرقة العمل الحكومية الدولية المعنية بتقديم المساعدة الإنسانية لمنطقة أبيي. وأن قيام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بنشر منسق أقدم للشؤون الإنسانية إلى منطقة أبيي سوف يساعد على تيسير إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان. وإنني أحث حكومي السودان وجنوب السودان على مد يد التعاون والدعم الكامل لمنسق الشؤون الإنسانية الأقدم.

٣٦ - ومن الأهمية بمكان أيضاً بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين الإسراع في إنشاء مؤسسات مشتركة لمنطقة أبيي لمعالجة الاحتياجات الأساسية لجماعات المقيمين. ومن الضروري إنشاء قوة شرطة مشتركة ومحلية ملء الفراغ الأمني بعد انسحاب القوات

المسلحة السودانية والتابعة لجنوب السودان. وسوف تحد من تعرّض السكان المحليين والجهات الفاعلة الإنسانية إلى المخاطر الناجمة عن أنشطة المجرمين. وأخيراً، يحدوني الأمل في أن يؤدي أيضا التقدم المحرز في تطوير المؤسسات المحلية إلى اتفاق على ترتيبات أمنية بديلة للمجمع النفطي في دفرة مما يتيح إمكانية انسحاب شرطة النفط السودانية.

٣٧ - ويُعدّ تفعيل الآلية المشتركة للتحقق من الحدود ورصدها من الشروط الأساسية لنزع التوتر بين السودان وجنوب السودان وبناء الثقة المتبادلة وتطوير علاقات حسن الجوار بينهما. وبينما أنني على الحكومتين لقيامهما مؤخرا بنشر مراقبيهم الوطنيين إلى المقر المؤقت لآلية الحدود في أسوسا، فإنني أحثهما على التوصل بسرعة إلى اتفاق بشأن منطقة الحدود الآمنة المتروعة السلاح، مما يتيح إمكانية تفعيل الآلية على الفور. ولقد نشرت القوة الأمنية الجنود والمراقبين العسكريين وموظفي الدعم والعتاد الجوي بغية تيسير العمليات الأولية للآلية المشتركة للتحقق من الحدود ورصدها وهي جاهزة للبدء بعملها.

٣٨ - وفي القرار ٢٠٤٧ (٢٠١٢)، أعرب مجلس الأمن عن عزمه على استعراض ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي بعد فترة مدتها أربعة أشهر. ونظرا للوضع الراهن في عملية السلام بين السودان وجنوب السودان، والحالة الأمنية على الحدود والحالة الأمنية والسياسية في منطقة أبيي، أوصي بالإبقاء على ولاية القوة الأمنية وقوامها من القوات وبأن ينظر مجلس الأمن في تمديد الولاية الحالية للقوة الأمنية لفترة ستة أشهر أخرى.

٣٩ - وأخيراً، أود أن أعرب مجددا عن عميق التعازي لحكومة وشعب إثيوبيا على وفاة رئيس الوزراء ميليس زيناوي الذي كان قد ساهم بشكل كبير وبلا هوادة في إعادة السلام والاستقرار إلى منطقة أبيي. ويحدوني أمل صادق في أن يحافظ من يخلفه على الدعم المشكور الذي تقدمه حكومة إثيوبيا للعمل الذي تقوم به القوة الأمنية.

٤٠ - وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لمبعوثي الخاص هايلي منقريوس وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ برئاسة ثابو مبيكي لما بذلوه من جهود متواصلة لمساعدة الطرفين على حل خلافاتهما المستمرة بشأن الطرائق العملية لتنفيذ مختلف الاتفاقات التي وقّعها. وعلاوة على ذلك، أود أن أعرب عن امتناني لرئيس البعثة اللفتنانت جنرال تاديس ويردي تسغي ولموظفي القوة الأمنية لما يبذلونه من جهود متواصلة لإعادة الأوضاع الطبيعية إلى منطقة أبيي، بوسائل منها تعزيز المصالحة والتعايش السلمي بين مختلف الجماعات في ظل ظروف تتسم بصعوبة شديدة في كثير من الأحيان.

## المرفق الأول

## تكوين العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (بما في ذلك الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها)

البلد	الوصف	ذكور	إناث	المجموع
بنين	خبراء موفدون في مهمات	٣		٤
	أفراد القوات	١		
بوليفيا	خبراء موفدون في مهمات	٣		٤
	أفراد القوات	١		
البرازيل	خبراء موفدون في مهمات	١		٣
	أفراد القوات	٢		
بوروندي	خبراء موفدون في مهمات	١		١
كمبوديا	خبراء موفدون في مهمات	١		١
إكوادور	خبراء موفدون في مهمات	١		١
السلفادور	خبراء موفدون في مهمات	١		١
إثيوبيا	خبراء موفدون في مهمات	٧٩	٤	٣ ٨٨٨
	أفراد القوات	٣ ٦٠٣	٢٠٢	
غانا	خبراء موفدون في مهمات	٣		٥
	أفراد القوات	٢		
غواتيمالا	خبراء موفدون في مهمات	٢		٣
	أفراد القوات	١		
غينيا	خبراء موفدون في مهمات	٢		٢
الهند	خبراء موفدون في مهمات	٢		٤
	أفراد القوات	٢		
إندونيسيا	خبراء موفدون في مهمات	١		٢
	أفراد القوات	١		
قيرغيزستان	خبراء موفدون في مهمات	١		١
ماليزيا	خبراء موفدون في مهمات	١		١
منغوليا	خبراء موفدون في مهمات	٢		٢
موزامبيق	خبراء موفدون في مهمات	١		١

المجموع	إناث	ذكور	الوصف	البلد
٢		١	خبراء موفدون في مهمات	ناميبيا
		١	أفراد القوات	
٥		٣	خبراء موفدون في مهمات	نيبال
		٢	أفراد القوات	
٣		٣	خبراء موفدون في مهمات	نيجيريا
١		١	خبراء موفدون في مهمات	باراغواي
٣		٢	خبراء موفدون في مهمات	بيرو
		١	أفراد القوات	
٢		١	خبراء موفدون في مهمات	الفلبين
		١	أفراد القوات	
٣		١	خبراء موفدون في مهمات	الاتحاد الروسي
		٢	أفراد القوات	
٤		٢	خبراء موفدون في مهمات	رواندا
		٢	أفراد القوات	
٣		٣	خبراء موفدون في مهمات	سيراليون
٦		٥	خبراء موفدون في مهمات	سري لانكا
		١	أفراد القوات	
٤		٢	خبراء موفدون في مهمات	أوكرانيا
		٢	أفراد القوات	
٢		١	خبراء موفدون في مهمات	تترانيا المتحدة جمهورية
	١		أفراد القوات	
١		١	أفراد القوات	أوروغواي
١		١	خبراء موفدون في مهمات	زامبيا
٣		٢	خبراء موفدون في مهمات	زمبابوي
		١	أفراد القوات	
٣ ٩٦٧				المجموع

المرفق الثاني

خريطة نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة لأبيي

